

## خطة (مارشال) لحوض البحر الأبيض المتوسط

العالم العربي في حراك. في العديد من دول شمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية يثور الناس، ويرفعون أصواتهم ضد الفقر والقمع، يطالبون بالمزيد من الرخاء والمشاركة في صنع القرار والديمقراطية. يستحق هذا التحول التاريخي أن يلاقي الدعم من أوروبا.

إننا شهود على تحول جذري، قد يسير في اتجاه علماني، في منطقة الجوار المباشرة لأوروبا. لم يتضح بعد مدى هذا التحول، لكن من المؤكد أن الأوراق تُخلط من جديد في العالم العربي. ولا تقتصر عواقب ذلك العميقة على سكان المنطقة فقط، وإنما تمتد لتشملنا نحن أيضا في أوروبا.

على أوروبا نفسها أن تتغلب في الوقت الراهن على أزمة شديدة. لهذا السبب فإننا نطالب بما يلي: يجب على الاتحاد الأوروبي والحكومات في أوروبا ألا ترتكب خطأ الاهتمام بالمشاكل الذاتية فقط. فالانشغال حصريا بالذات يشكل خطأ تاريخيا. يحمل التطور الراهن في العالم العربي في طياته فرصا ومخاطر كبيرة لأوروبا. فمن مصلحة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية – السياسية والأمنية الخاصة أن يقدم يد الدعم إلى سكان منطقة المتوسط. ويحدد تصميم الاتحاد الأوروبي إن كنا سنستغل فرص هذه الصحوه، أو أن ننزلق الآمال المخيبة للملايين من الشباب إلى هوة التطرف وعدم الاستقرار وأعداد متزايدة من اللاجئين.

نراقب متوجسين أن الاتحاد الأوروبي يفتقد إلى التصميم اللازم في هذه الساعة الفارقة. فإنه يتصرف بتردد، غير قادر على اتخاذ القرار، بل وغير موحد. لقد تجمدت هياكل التعاون مع الشركاء في حوض المتوسط، وبالكاد ما توجد قيادة سياسية. عروض التعاون هنا وهناك، تُقدم في إطار إجراءات مملّة وبيروقراطية، ليست سوى ذرائع، لا تشبع من جوع ولا تروي من عطش، بل ولا تساعد في شيء.

يجب على أوروبا والحكومة الاتحادية أن تغيرا من تفكيرهما الآن. إننا بحاجة إلى منطلق استراتيجي يهدف إلى دعم على مدى طويل للدمقرطة وإعادة بناء الدول والمجتمعات العربية بقوة وسرعة: نقصد خطة (مارشال) للدمقرطة والتحديث في حوض المتوسط.

لذلك فإننا نطالب بما يلي:

- عقد قمة فوق العادة لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي، تعطي إشارة واضحة بأن أوروبا تدرك أبعاد التطورات في العالم العربي وتستخلص منها النتيجة التالية: دعم الديمقراطية والتحديث في منطقة المتوسط دعما شاملا، تنجزه أوروبا ككل.
- يجب تقديم الدعم مكثفا في مجال الإصلاحات الخاصة بهياكل الدولة. يعني هذا إعادة النظر في الدساتير، تعديل قانون الانتخاب، إصلاح أجهزة الشرطة والسلك القضائي، وتنظيم الانتخابات. ويجب أن يلعب الخبراء من الفضاءات المجتمعية المختلفة والمنظمات الوسيطة والمؤسسات السياسية دورا أساسيا في ذلك، مع تمكينهم ماليا من أداء هذا الدور. فلا يكفي أن "نُجمع" بعضا من الملايين القليلة لهذا الغرض في إطار ميزانية الاتحاد الجارية.
- يطمح الجيل الشاب إلى آفاق مستقبلية جيدة. ومهمة الاتحاد الأوروبي أن يساعد على ذلك بالتعاون المكثف في مجالات التعليم والعلوم، بدءا بعروض ملموسة للتبادل الأكاديمي، على أن يشمل ذلك تسهيلات في الحصول على تأشيرات الدخول للأكاديميين الشباب.
- يشكل البناء الاقتصادي محور جميع الاجتهادات. يتحتم لذلك تأسيس صندوق إقليمي للتنمية، مجهز بشكل يسمح له بالاضطلاع بمهامه. لا تفي الموارد المخصصة حتى الآن لسياسة الجوار الأوروبية بهذا الغرض.

يجب أن تُصرف الموارد المخصصة طبقاً لأولويات استراتيجية. تُقدم الأموال مستقبلاً حيثما يتم الرفع من مستوى الديمقراطية في الدولة والمجتمع. فيكافأ الحكم السديد، مع تفادي التدخل والوعظ.

- تحتاج الاقتصاديات الوطنية التي ضعفت في دول المتوسط الجنوبية إلى مساعدات سريعة وغير بيروقراطية. لهذا السبب علينا أن نوفر حوافز الاستثمار للشركات الألمانية والأوروبية التي تريد أن تنشط في المنطقة، وأيضاً للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المعنية نفسها.
- يجب تقليص العقبات أمام التجارة ودفع مشروع منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية قدماً إلى الأمام.
- يجب، على المدى المتوسط، توسيع رقعة التعاون في الحقول الاقتصادية المفتوحة. فيتحتم أن يتبع مبادرة (DESERTEC) الريادية في مجال الطاقة الشمسية، مشاريع تباريها طموحاً في المجالات الأخرى.

يقف الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية في خندق واحد من حيث المسؤولية. فقد أزف وقت الفعل. نحن الأوروبيون مطالبون بأن نوظف التجارب المكتسبة في وسط وشرق أوروبا لدعم عمليات التحول في العالم العربي. إننا نحتاج إلى بداية جديدة لاتحاد المتوسط.

على الحكومة الاتحادية أن تستغل علاقتها الجيدة بحكومة إسرائيل حتى تتوصل ثنائياً وفي إطار اللجنة الرباعية الشرق – أوسطية، إلى الشروع مجدداً في المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. يجب أن تنشط ألمانيا، بالاشتراك مع البلدان الأوروبية الأخرى والاتحاد الأوروبي، حتى تتحول الديمقراطية في العالم العربي إلى فرصة لحل النزاع في الشرق الأوسط. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تفتح الطريق أمام هذه الفرصة بأن تتوقف عن سياسة الاستيطان. فإن حل النزاع في الشرق الأوسط يشكل مصلحة أساسية، بعيدة المدى لإسرائيل، ومنطقة الجوار بأكملها وأوروبا.